أعلى بنحو 5 مليارات عن المقدرة في "الحالية"

الشال: 10,8 مليار دينار الإيرادات النفطية المتوقعة في 2017/2016

■ سلط تقرير الشال الاسبوعي الضوء على محاور عدة ابرزها النفط والمالية العامة – أبريل 2016 وأداء سوق الكويت للأوراق المالية – أبريل 2016 والرؤية السعودية 2030، ثم نتائج بنك الكويت الوطني – الربع الأول 2016. وحول المحور الاول عن النفط والمالية العامة – أبريل 2016 قال التقرير انه بانتهاء شهر أبريل 2016، انتهى الشهر الأول من السنة المالية الحالية 20162017، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر أبريل، معظمه، نحو 35,1 دولار للبرميل، وهو يزيد بنحو 10,1 دولار للبرميل، أي بما نسبته نحو 40,4٪، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 25 دولاراً للبرميل، ولكنه أدنى بنحو 9,9 دولار من معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 45 دولاراً. وفقد نحو 37٪ من معدل سعر البرميل لشهر أبريل 2015 من السنة المالية الفائتة، البالغ نحو 55,7 دولار للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 20152016، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 42,7 دولار، أي أن معدل سعر البرميل لشهر أبريل 2016 فقد نحو 17,8٪ من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت في شهر أبريل ايرادات نفطية، بما قيمته نحو 0,9 مليار دينار رغم اضراب عمال القطاع النفطي لمدة 3 أيام والذي ادى الى انخفض الانتاج النفطي الى نحو 1,1 مليون برميل يومياً من نحو 3 ملايين برميل يومياً ، واذا افترضنا استمرار مستويي الانتاج والأسعار على حاليهما وهو افتراض، قد لا يتحقق فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الايرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجملها، نحو 10,8 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 5 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 5,8 مليار دينار. ومع اضافة نحو 1,6 مليار دينار، ايرادات غير نفطية، ستبلغ جملة ايرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 12,4 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 18,9 مليار دينار، فمن المحتمل أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 20162017 عجزاً، تراوح قيمته ما بين 67 مليارات دينار، ولكن شهر واحد لا يصلح سوى لاستخدامه موشر على الاتجاه نحو عجز الموازنة وليس حجم ذلك العجز.

ورغم خطورة الوضع المالي، فشل مجلس الوزراء الحالي في تمرير وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي المتواضعة، وأصاب ما طبق منها تشويه مالي وانساني، وذلك بعد فشله في تحقيق الحد الأدنى من أهداف خطته الخمسية. وان استمرت وتيرة العلاج كما تبشر فيها اجتماعات متابعة تنفيذ برامج الوثيقة، فسوف يأتي اليوم الذي يفوت فيه زمن أي اصلاح، فعنصر القوة الوحيد هو رصيد الاحتياطيات المتجمع خلال فترة رواج سوق النفط، والذي سوف يتآكل مع استمرار الهدر والفساد والضعف الشديد في محتوى وتطبيق برامج الاصلاح.

25,2 مليار دينار إجمالي القيمة السوقية لـ187 شركة مدرجة بنسبة نمو 1,8 ٪

■ وصف التقرير أداء سوق الكويت للأوراق المالية – أبريل 2016 بانه كان مختلطاً، مقارنة مع أداءه خلال شهر مارس 2016، ففي بداية الشهر بدأ في الارتفاع المتواضع نتيجة تحسن في أسعار النفط، وتطورات صفقة «أميركانا»، ولكنه تأثر سلباً خلال الشهر بالأحداث المحيطة به في المنطقة، ما أدى الى تذبذب أسعار النفط تأثراً بتداعيات اجتماع الدوحة النفطي مما انعكس في انخفاض موشرات كل من القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات، بينما ارتفعت قيمة الموشر العام «الشال». فبلغت قراءة موشر «الشال»، في نهاية يوم الخميس، الموافق 28 أبريل 2016، نحو 346,8 نقطة، مرتفعاً بنحو 5,2 نقطة، أي ما يعادل 1,5٪، مقارنة باقفاله في نهاية شهر مارس 2016 البالغ 341,6 نقطة. وبلغت أعلى قراءة للموشر، خلال الشهر، عند 349 نقطة، بتاريخ 17 أبريل 2016، وبلغت أدناها عند 334,7 نقطة، بتاريخ 04 أبريل 2016.

وارتفعت موشرات السوق الرئيسية الثلاثة، فبلغ الموشر السعري للبورصة نحو 5,391,8 نقطة، في نهاية شهر أبريل، مقارنة بنحو 5، 228,8 نقطة، وبارتفاع بلغت نسبته 3,1٪، وارتفع موشر البورصة الوزني الى 366,3 نقطة، مقارنة بنحو 359,8 نقطة، أي بلغت مكاسبه نحو 1,8٪، وارتفع، أيضاً، موشر كويت 15 بنحو 1,5٪. وعند مقارنة أداء الموشرات الثلاثة الرئيسة (السعري والوزني وكويت 15) مع مستوياتها في شهر أبريل 2015، نلاحظ هبوطها بنحو (15,4٪، 15,8٪، 18,5٪) على التوالي.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال شهر أبريل (20 يوم عمل) نحو 276,7 مليون دينار، مسجلة انخفاضاً بلغ قدره 52 مليون دينار ونسبته 15,8٪، مقارنة بما كانت عليه في شهر مارس 2016، عندما بلغت نحو 328,7 مليون دينار. بينما انخفضت بنحو 33,2٪ عند مقارنتها مع شهر أبريل 2015، وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر، عند 18,4 مليون دينار، بتاريخ 14 أبريل 2016، في حين سجلت أدنى قيمة للتداول، خلال الشهر، بتاريخ 5 أبريل 2016، عندما بلغت نحو 9,6 مليون دينار. وبلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة نحو 13,8 مليون دينار، مقارنة بنحو 14,3 مليون دينار في شهر مارس 2016، وبانخفاض بلغ نحو 3,2٪. وجاء قطاع البنوك في مقدمة القطاعات سيولة، اذ استحوذ على ما قيمته 80,4 مليون دينار، أي ما نسبته 29,1٪ من جملة قيمة تداولات السوق، تلاه قطاع الخدمات المالية بنسبة 26٪ ثم قطاع العقار بنسبة 17,6٪.

وحققت القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة 187 شركة (بعد انسحاب الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف) خلال شهر أبريل، نحو 25,2 مليار دينار، مرتفعة بنحو 449 مليون دينار أو نحو 1,8٪، وهو ما يعكسه ارتفاع الموشر الوزني، مقارنة مع شهر مارس 2016، وعند مقارنة قيمتها، ما بين نهاية أبريل 2016 ونهاية ديسمبر 2015 لعدد 187 شركة مشتركة، نلاحظ أنها حققت انخفاضاً بلغ نحو 907,5 مليون دينار، أو بنحو 3,5٪. وتجدر الاشارة الى أن عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية آخر يوم تداول من عام 2015، بلغ 64 شركة من أصل 187 شركة مشتركة في السوق، في حين سجلت 107 شركة خسائر متباينة، في قيمها، بينما لم تتغير قيمة 16 شركة. وسجلت «مجموعة جي أف أتش المالية» أكبر ارتفاع في القيمة، بزيادة قاربت نسبتها 94,7٪، تلتها شركة «ياكو الطبية» بارتفاع قاربت نسبته 54,9٪، بينما سجلت شركة «طيبة الكويتية القابضة» أكبر خسارة في قيمتها، بهبوط قاربت نسبته 75٪، تلتها في التراجع شركة «ريما القابضة» بخسارة بلغت نحو 61,2٪ من قيمتها. وحققت 7 قطاعات، من أصل 12 قطاعاً، ارتفاعاً، ضمنها حقق قطاع التكنولوجيا أعلى ارتفاع بنحو 18,3٪، وسجل قطاع السلع الاستهلاكية ثاني أعلى ارتفاع بنحو 14,4٪، في حين سجل قطاع النفط والغاز أكبر انخفاض بنحو 11٪. وخلال الشهر أصبح السوق في أيادي القطاع الخاص وبعد تسليم ادارته الى شركة البورصة، ورغم أن شركة البورصة تتسلم سوقاً راكداً وفي بيئة استثمارية محلية واقليمية مليئة بالمخاطر، الا أن البداية من وضع ضعيف يمكن البناء عليه تظل أفضل من البداية في سوق شديد الرواج لمبررات مضاربية شبه كاملة.

لا مقارنة بين محتوى الرؤية السعودية ووثيقة الإصلاح الكويتية المتواضعة

■ قال تقرير الشال بشأن «الرؤية السعودية 2030» انه من الموكد أن هناك الكثير من التفاصيل التي تحتاج الى قراءة للوصول الى فهم أفضل للرؤية السعودية 2030، ولكن، لا بأس من تعليق أولي على ما نشر حولها حتى الآن، فقد تبدو بعض أهدافها الرقمية الرئيسية صعبة التحقيق، ولكن حراجة الوضع المالي، وضغط عامل الوقت، تتطلبان السعي لتحقيق ما يبدو صعبا. ولعل أهم مرتكزات الرؤية هي الاعتراف الصريح بأن الوضع المالي الذي سببه ادمان الاعتماد على النفط لعنة النفط، وضع لا يمكن استدامته، وأن العمل مبكراً على الفكاك منه مادام ذلك لازال ممكناً، يتطلب تغيير جوهري لكل الأسس التي بني عليها اقتصاد الاعتماد شبه الكامل على النفط.

ولاشك أن وضع الاستدارة الكاملة التي تتبناها الرؤية سيواجه الكثير من العقبات، فالسعودية حجماً ومساحة وقيود اجتماعية وسياسية، ليست دبي أو سنغافورة، ولكنه ليس مستحيلا، لأنها أيضاً ليست بحجم ولا تعقيدات الصين التي بدأت استدارتها الكاملة في عام 1979، وأصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2010. نموذج للأهداف الصعبة، تكوين صندوق سيادي بأكثر من تريليوني دولار ضمن مهامه ادارة شركة «أرامكو النفطية» الجديدة والمطورة والشفافة بعد بيع 5٪ منها بقيمة بحدود 100 مليار دولار. ومن ضمن أهدافه زيادة نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي من 40٪ الى 65٪ بحلول عام 2030، وزيادة ايرادات الموازنة غير النفطية من 163 مليار ريال الى تريليون ريال ألف مليار في 15 سنة. ومن الأهداف الصعبة زيادة نصيب الداخل أي في السعودية من الانفاق العسكري من 2٪ حالياً الى 50٪، أي الاتجاه الى التصنيع الداخلي جزئياً لعلاج مشكلة البطالة العالية البالغة رسمياً 11,6٪. وفيما يبدو أيضاً أنه اختيار لردود الفعل الاجتماعية، العمل على زيادة مساهمة المرأة السعودية في سوق العمل من 22٪ الى 30٪ في بلد لازالت المرأة فيه لا تقود السيارة، وأهداف نوعية أخرى تتعلق بجمال المدن والسياحة الدينية والتنافسية والاقامة بالبطاقة الخضراء، الخ.

والسعودية هي البلد ذو الثقل الرئيسي في المنطقة، ان استقرت وازدهرت، من الموكد أن تستقر وتزدهر كل المنطقة، والعكس بالطبع صحيح، وربط الأهداف الكمية بمدى زمني يوحي بأن الرؤية مرتبطة بخطة عمل تضعها تحت المراجعة والمراقبة التي حدد لها عام 2020. والتحدي الحقيقي هو تلك المراجعة، أي تحدي امكانات التطبيق، ونحن نعرف أن كثيراً من الخطط المثالية قد تم تبنيها في أكثر من دولة في المنطقة، ولكنها فشلت فشلاً كبيراً عند التطبيق. الجديد في السعودية هذه المرة، هو أن الادارة جديدة، وخاضعة لتسلسل الأجيال ضمنها في تحمل المسوولية، ذلك قد يعني أن مسوولية التطبيق قد لا تخضع لمعايير العلاقات والارث الاجتماعي التي هي بطبيعتها ترفض التغيير الجزئي وتقاتل ضد التغيير الجوهري. وفي حدود ما هو منشور، لا مجال للمقارنة بين محتوى الرؤية السعودية ووثيقة الاصلاح الكويتية، والتطبيق حتى هذه اللحظة للوثيقة الكويتية المتواضعة، سار بالعكس مع أول مواجهة مع مجلس الأمة.

4,6 في المئة نسبة زيادة إجمالي موجودات "الوطني" إلى 24,67 مليار دينار بنهاية الربع الأول من العام الحالي

■ قال تقرير الشال عن نتائج بنك الكويت الوطني – الربع الأول 2016 أن صافي أرباح البنك، بعد خصم الضرائب، قد بلغ نحو 82,7 مليون دينار، بانخفاض مقداره 16,8 مليون دينار، أي ما نسبته 16,9٪، مقارنة بنحو 99,5 مليون دينار، فحققها في الربع الأول من عام 2015، ولكنها لا تصلح للقياس لأنها تضمنت أرباح استثنائية، ناتجة عن بيع حصته في بنك قطر الدولي، وفي حال استبعادها، نجدها ارتفعت بنحو 6,7٪. وحقق البنك صافي ربح خاص بالمساهمين بلغ نحو 78,9 مليون دينار، مقارنة مع نحو 96,5 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، أي بانخفاض بلغ نحو 17,6 مليون دينار، ويعود الانخفاض في ربحية البنك الى الانخفاض في بند أيرادات الاستثمارات بنحو 29 مليون دينار، أو ما نسبته 95,2٪.

وتراجع صافي ايرادات التشغيل بنحو 15,3 مليون دينار، أي نحو 7,9٪، حين بلغ نحو 179,2 مليون دينار، مقارنة بنحو 194,5 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة تراجع بند ايرادات الاستثمارات بنحو 29 مليون دينار، كما أسلفنا سابقاً، وصولا الى نحو 1,5 مليون دينار (والتي مثلت نحو 0,8٪ من اجمالي الايرادات التشغيلية)، مقارنة بنحو 30,5 مليون دينار (15,7٪ من اجمالي الايرادات التشغيلية)، وذلك لاحتوائها أستثناءاً على أرباح موقفة قبل الضرائب بلغت نحو 27,9 مليون دينار من بيع استثمار في شركة زميلة.

وتجدر الاشارة الى أن ايرادات الفوائد للبنك (باستثناء الايرادات من التمويل الاسلامي)، ارتفعت بنحو 18,7 مليون دينار، وارتفعت معها مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المرابحة) بنحو 11,5 مليون دينار، وعليه ارتفع صافي ايرادات الفوائد بنحو 7,2 مليون دينار. وحقق البنك صافي ايرادات من التمويل الاسلامي بنحو 23 مليون دينار، مقارنة مع نحو 18,8 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، مما رفع صافي ايرادات الفوائد (في شقيها، التقليدي والأسلامي) الى نحو 136,6 مليون دينار، مقارنة مع نحو 125,3 مليون دينار، أي بارتفاع بلغ نحو 11,4 مليون دينار. وعند استبعاد الأرباح الاستثنائية، تكون جملة الايرادات التشغيلية قد ارتفعت بنحو 7,6٪.

من جهة أخرى، ارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك، بنحو 5,1 مليون دينار، أو ما نسبته 9,6٪، وصولا الى نحو 58,7 مليون دينار، مقارنة بنحو 53,5 مليون دينار في الربع الأول من عام 2015. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بنود مصروفات التشغيل، معظمها، باستثناء بند اطفاء موجودات غير ملموسة الذي انخفض بشكل طفيف وبنحو 52 ألف دينار. وحسب تقديرات الشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، كانت الزيادة في المصروفات التشغيلية من نحو 44 مليون دينار الى نحو 48 مليون دينار، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 8,9٪. وبلغ اجمالي المخصصات نحو 30,9 مليون دينار، مرتفعاً بنحو 2 مليون دينار، مقارنة مع نحو 28,9 مليون دينار.

وتشير البيانات المالية للبنك الى أن اجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ نحو 1,075 مليار دينار، أي ما نسبته 4,6٪، ليصل الى نحو 24,672 مليار دينار، مقارنة بنهاية 2015، بينما حقق ارتفاعاً بنحو 1,350 مليار دينار، أي بنسبة نمو بلغت 5,8٪، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الاجمالي، في نهاية الربع الأول من عام 2015، واذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان، تصبح نسبة النمو نحو 4,2٪. وحققت محفظة قروض وسلف وتمويل اسلامي للعملاء، التي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً، بلغت نسبته 0,1٪ وقيمته 8,5 مليون دينار، ليصل باجمالي المحفظة الى نحو 13,559 مليار دينار (55٪ من اجمالي الموجودات)، مقابل 13,551 مليار دينار (57,4٪ من اجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2015. بينما حققت ارتفاعاً بنحو 1,190 مليار دينار، أي بنسبة نمو بلغت نحو 9,6٪، عند المقارنة مع نهاية الربع الأول من عام 2015. واذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان في شق التمويل الاسلامي، قد تبلغ نسبة النمو نحو 7,9٪. وبلغت نسبة القروض المتعثرة من اجمالي المحفظة الائتمانية 1,3٪، في نهاية مارس 2016، مقارنة بنحو 1,5٪ قبل عام، فيما ارتفعت نسبة تغطيتها الى نحو 335٪، مقارنة بنحو 281٪.

وتشير الأرقام الى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 1,184 مليار دينار، أي ما نسبته 5,8٪، لتصل الى نحو 21,590 مليار دينار، مقارنة بنهاية 2015، وحققت ارتفاعاً بنحو 1,088 دينار، أي نسبة نمو بلغت 5,3٪، المقارنة بما كان عليه ذلك الاجمالي نهاية الربع الأول من العام الفائت، استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان، نسبة النمو نحو 3,5٪. وبلغت ن اجمالي المطلوبات الى اجمالي الأصول 87,5٪، مقارنة مع نحو 87,9٪.

وتشير نتائج تحليل البيانات الم المحسوبة على أساس سنوي الى جميع موشرات الربحية للبنك سجلت انخفاضاً مقارنة مع الفترة ن من عام 2015. اذ انخفض موشر على معدل الموجودات (ROA) نحو 1,4٪، مقابل 1,8٪، وانخفض م العائد على معدل حقوق المساه الخاص بمساهمي البنك (OE ليصل الى نحو 11,7٪، بعد أن عند 14,7٪. وانخفض موشر على معدل رأس مال (ROC)، ل الى نحو 64٪، قياساً بنحو 3,5 وانخفضت ربحية السهم الواحد (PS حين بلغت نحو 15 فلساً، م بمستوى الربحية المحققة، في الفترة المماثلة من عام 2015، وال 19 فلساً. وبلغ موشر مضاعف ال ربحية السهم الواحد (PE) نحو مرة، مقارنة بنحو 10,5 مرة، و نتيجة لتراجع ربحية السهم الواحد 21,1٪ وانخفاض أقل للسعر الس للسهم بنحو 16,3٪، مقارنة بمس سعره في 31 مارس 2015، وبلغ م مضاعف السعر القيمة الدفترية (نحو 1,2 مرة، مقارنة بنحو 1,4 مر

نـــور للإستثمار
Noor Investment

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية - مؤجلة

شركة نور للاستثمار المالي

شركة مساهمة كويتية عامة

يسر مجلس إدارة شركة نور للإستثمار المالي ش.م.ك (عامة) دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية - المؤجلة للشركة والمقرر انعقادها في تمام الساعة الحادية عشر وخمس وأربعون من صباح يوم الأحد الموافق 8 مايو 2016 م في مقر مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة الدور الثاني الغرفة رقم 1211 بلوك 1، لمناقشة جدول الأعمال التالي:

الموافقة على تعديل المادة رقم (13) من النظام الأساسي للشركة وذلك لزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة من خمسة أعضاء إلى ستة أعضاء، كما يلي:

النص الحالي قبل التعديل	النص بعد التعديل
"يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء يتم انتخابهم من قبل المساهمين بالتصويت السري. على أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضو أو أكثر من الأعضاء المستقلين من ذوي المؤهلات والخبرات والمهارات التي تتناسب مع نشاط الشركة، تختارهم الجمعية العامة العادية وتحدد مكافآتهم وفقاً لقواعد الحوكمة، على ألا يزيد عددهم على نصف أعضاء المجلس. ولا يشترط أن يكون العضو المستقل من بين المساهمين في الشركة."	"يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من ستة أعضاء يتم انتخابهم من قبل المساهمين بالتصويت السري. على أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضو أو أكثر من الأعضاء المستقلين من ذوي المؤهلات والخبرات والمهارات التي تتناسب مع نشاط الشركة، تختارهم الجمعية العامة العادية وتحدد مكافآتهم وفقاً لقواعد الحوكمة، على ألا يزيد عددهم على نصف أعضاء المجلس. ولا يشترط أن يكون العضو المستقل من بين المساهمين في الشركة."

يرجى من السادة المساهمين مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة لإستلام بطاقة الدعوة لحضور الإجتماع وجدول أعمال الجمعية العامة غير العادية (المؤجلة) .

العنوان: الشرق، شارع الخليج العربي، برج أحمد، الدور الخامس

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

ساعات الدوام الرسمي للشركة:
من الأحد الى الخميس من الساعة
8:30 صباحاً حتى الساعة 1:30 بعد الظهر

هاتف
22464565 - 22464585
فاكس
22464597